محضر الجلسة الأولى

(اليوم السادس)

من الدورة الاستثنائية الثانية للدورة العادية الثانية لمجلس النواب السابع عشر المنعقدة يوم الثلاثاء الواقع في 3/ذو القعدة/ 1436 هجرية، الموافق 2015/8/18 ميلادية.

مناقشة قرار اللجنة المشتركة (القانونية والإدارية) رقم (2) تاريخ 2015/6/20 المتضمن مشروع قانون اللامركزية لسنة 2015

السيد خميس عطيه: شكراً سعادة الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد والصلاة والسلام على رسول الله، سعادة الرئيس الزملاء الكرام الحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اسمحوا لي أن أقدم لكم عرضاً مختصراً لمشروع قانون اللامركزية، في بداية النقاش تحت هذه القبة لهذا المشروع الذي يهدف بالأصل لتوزيع الصلاحيات والتخفيف من المركزية الحكومية ونقل صلاحيات الحكومة المركزية إلى مجالس منتخبة في المحافظات، كما أن المشروع يعطي المواطنين في المحافظات الحق في تحديد أولوياتهم التنموية لأن أهل مكة أدرى بشعابها، كما تعزز اللامركزية المشاركة الشعبية والتنمية في المحافظات وتوزع التنمية المكاسب بعدالة بين المحافظات، وهنا سأقدم عرض توضيحي لأبرز مفاصل القانون.

هذا سيكون الهيكل الإداري الجديد في كل محافظة، أي محافظة ستتكون من مجلس المحافظة وسنأتي على ذكره وكيف يتشكل ومن هم أعضاؤه؟ وسيكون هناك المجلس التنفيذي والمجلس البلدي والمحلي، وهنا أؤكد عليكم أيها الزملاء كما سترون في القانون بأنه لن يكون هناك أي تداخل ما بين المجلس البلدي والمجالس المحلية والمجلس التنفيذي ومجلس المحافظة، سنأخذ مجلس تلو الآخر وكيف يتشكل ومدة العرض ثلاث دقائق وليس أكثر.

مجلس المحافظة يتكون من رئيس مجلس المحافظة وهو بالتعديل الذي قامت به اللجنة سيكون منتخباً من كافة المحافظة الواحدة والقرار سيكون لكم، يتكون من 75% منتخبين على مستوى المحافظة و 25% معينين، اللجنة قيدت 15% تعيين للحكومة أن يكون من الأحزاب والنقابات والقطاعات النسائية وممثلي النقابات، وهذه بعض مهام مجلس المحافظة التي سنتطرق إليها بالقانون بإجمالية كاملة بالمادة رقم (8).

المجلس التنفيذي: وهو سيكون برئاسة المحافظ وسيكون أيضاً بعضوية أربعة من الحكام الإداريين يعينهم الوزير وأربعة من المدراء التنفيذيين على مستوى المحافظة الواحدة ومدير المناطق التنموية الصناعية في المحافظة إن وجدت وأحد مفوضي منطقة سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة وإحدى مفوضية سلطة إقليم البتراء التنموية والسياحية، أيضاً هذه مهام للمجلس التنفيذي وسنتطرق عليها حسب المادة (5) وسنتطرق عليها بالتفاصيل مع بعضنا البعض، هذه النقطة كانت أكثر جدلاً في الحوار الوطني وهي الخلاف ما بين المجلسين المجلس التنفيذي ومجلس المحافظة وقد كان رأيي باللجنة أن يحول الخلاف إلى لجنة مشكلة من وزير الداخلية ورئيس ديوان المحاسبة ونقيب المحاميين ونقيب المهندسين وأحد أعضاء المجلس يُسميه المجلس وأن تَصدر قرارها خلال شهر.

هنا شروط الانتخاب سنتطرق عليها تفصيلياً واحدة تلو الأخرى، تجريم الانتخابات سنتطرق عليها مع بعض في مواد القانون واحدة تلو الأخرى، وآلية التصويت هنا أوجدنا وغيرنا عن قرار الحكومة حيث كان أن يكون لكل ناخب صوتين على الأكثر ونحن في اللجنة كان قرارنا أن يكون التصويت على ورقتين منفصلتين ورقة لرئيس مجلس المحافظة والورقة الثانية بعدد الأصوات مساوياً لعدد المقاعد في المحافظة الواحدة، شروط الترشيح سنتطرق إليها في مشروع القانون وأيضاً من لا يحق لهم الترشيح موجود داخل القانون وسنناقشه مع بعضنا البعض، وحل المجالس المنتخبة حيث ارتأت اللجنة أن تشطب حل المجالس المنتخبة، وشكراً لرئيس المجلس والمكتب الدائم على كل الجهود التي قدموها لنا أثناء الحوار الوطني الذي قامت به اللجنة، شكراً.

السيد خميس عطية رئيس اللجنة القانونية والإدارية المشتركة: شكراً سيدي الرئيس.

أنا سأتحدث بالمجمل لأن هناك أناس طالبوا الحكومة بسحب القانون لذلك سوف أتحدث بالمجمل على كل الملاحظات التي سمعتها من رئاسة المجلس مع أن لي تحفظ على بعض الزملاء المحترمين والذين أتوا وحضروا اللجنة واليوم هم يشككون في عمل اللجنة وأطلب من الرئاسة المحايدة

أن تشـــطب كل كلمة تم الاعتداء بها على لجنتكم الموقرة والتي عملت حواراً وطنياً وطافت بكل المحافظات واجتمعت بأكثر من مائتي اجتماع ولكم الحق في تعديل أية مادة ونحن لســـنا منحازون لأي رأي إطلاقاً بل سـننحاز إلى الديمقراطية وسـننحاز إلى الأكثرية وسـننصـاع على رأي الأكثرية، ولكن مع الأسف بعض الزملاء تحدثوا عن اللجنة.

وأود أن أقول أن المشـروع ضـروري لمسـيرتنا الإصـلاحية وهو يحقق أيضـاً المزيد من الديمقراطية ويغني الحياة الســياســية وأيضــاً في تعزيز الحياة الحزبية له دور كبير وفي النهاية كلنا متفقين أنه يساهم في تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار.

إن القانون يساهم في تحقيق تنمية حقيقية في المحافظات ويؤدي إلى تنمية اقتصادية في المحافظات لأن الهيئات التي ستنبثق عن القانون في المحافظات ستعمل على تحقيق التنمية للمواطنين وتحسين مسـتوى معيشـتهم، وإن القانون له حسـنات وإيجابيات كثيرة وأنا أقول أننا في اللجنة المشـتركة خلال الحوار الذي أجريناه حول هذا المشروع اكتشفنا أن المواطنين يدعمون فكرة اللامركزية لأنها ستمكنهم من تحديد أولوياتهم والمســاهمة في صــنع مســتقبلهم، لذلك أرجو من الزملاء جميعاً أن نناقش هذا المشروع الهام من أجل إقراره ومن أجل إنجاز تاريخي لشعبنا طبعاً بعد إضافة التعديلات التي ترونها مناسبة وسننحاز إلى رأي الأغلبية.

السيد خميس عطية رئيس اللجنة المشتركة الإدارية والقانونية:

شكراً سعادة الرئيس، يعني هذا التعديل الذي أجريناه، أجريناه بالتوافق مع الحكومة، الهدف منه يوجد لدينا محافظات قد يكون عدد الحكام الإداريين فيها أكثر من (12) مثل المفرق، مثلما تحدث سـعادة المقرر والهدف منه حتى نفســح مجال للمدراء التنفيذيين الموجودين في المحافظة أن يشــاركوا في المجلس التنفيذي، ولهذا اقتصــرناهم على (4) من الحكام الإداريين في المحافظة يسـميهم المحافظ، وشكراً.